مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد09 العدد 01– جوان 2022

OEB Univ. Publish.

جائحة كورونا –الآثار والعواقب–حالة الدول العربية والجزائر خاصة

Corona pandemic-effects and consequences-the case of Arab countries and Algeria in particular

عمارة البشير [1]*

[1] المركز الجامعي أفلو، e.amara@cu-aflou.edu.dz

مخبر MQEMADD جامعة الجلفة

تاريخ التسليم: 19-10-2021 تاريخ التقييم: 19-12-2021 تاريخ القبول:03-06-2022

الملخص

تهتم الدراسة بالبحث عن آثار وعواقب جائحة كورونا على الدول العربية والجزائر خاصة وتقييم الاجراءات والتدابير المتخذة والنقائص المسجلة، ووفقا للتحليلات فإن درجة التأثر تتفاوت بين الدول وفقا لدرجة فقر وغنى الدولة وتوقيت اتخاذ الاجراءات ومدى وعي الشعوب وحزم الحكومات في تطبيق اجراءات الحجر والعزل الصحي لتطويق انتشار الفيروس وبالتالي التخفيف من آثاره وتنتظر الحكومات العربية في المدى القصير لانعاش اقتصادها وتنمية المجتمعات بتظافر جهود الجميع وبخطط استراتيجية غير مسبوقة.

وعلى غرار الكثير من الدول سارعت الجزائر في اتخاذ اجراءات وتدابير لدعم القطاع الصحي وتقوية الجبهة الاجتماعية وتطبيق حزمة من الاجراءات لمواكبة الجائحة وانهيار أسعار المحروقات ولكن الأهم آت في مرحلة ما بعد كورونا لانعاش وتنويع الاقتصاد والمداخيل واصلاح النظام الصحي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: آثار، كورونا، إجراءات، ما بعد الجائحة.

Abstract

The study is concerned with researching the effects and consequences of the Corona pandemic on the Arab countries and Algeria in particular, and evaluating the measures and measures taken and the recorded shortcomings. Thus, to mitigate its effects, Arab governments are waiting in the short term to revive their economy and develop societies, with the combined efforts of all and with unprecedented strategic plans.

Like many countries, Algeria hastened to take measures and measures to support the health sector, strengthen the social front, and implement a package of measures to keep pace with the pandemic and the collapse of fuel prices, but the most important thing is coming in the post-Corona stage to revive and diversify the economy and incomes and reform the health and social system.

Keywords : Effects, corona, procedures, post-pandemic.

*المؤلف المراسل: عمارة البشير، الإيميل: e.amara@cu-aflou.edu.dz

1.مقدمة:

لطالما عانت البشرية من أوبئة وكوارث صحية كانت لها آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة ورغم تطور البحث العلمي والتكنولوجي لم يستطع الانسان أن يسيطر على الأوبئة والأمراض المستعصية ولكن بقيت هاته الاوبئة والامراض محصورة في بلدان وأقاليم وحتى قارات لم تتجاوز حدودها، وكانت آثارها على باقي سكان الارض ضعيفة أو غير مباشرة ولكن فيروس كوفيد المستجد الذي ظهر في أواخر سنة 2019 بيوهان الصينية لم يكن له سابقة وانتشر انتشارا رهيبا وقد عجزت أمامه أقوى الأنظمة الصحية في العالم واختفت القيم الإنسانية ففي فترة لا تتجاوز أربعة أشهر تفشى الفيروس في العالم وسط تبادل للتهم بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول المتسبب في الجائحة وتسابقت المخابر لإيجاد اللقاح أو الأدوية المناسبة ولكن بدون جدوى، وبحسب الخبراء فإن آثار الجائحة الاقتصادية والاجتماعية قد تمتد لسنوات وقد تختلف درجة التأثر من دولة لأخرى ولكن الدول الفقيرة والنامية هي الأكثر تضررا ماديا ومعنويا ولا يمكنها إلا انتظار أن يصنع الغرب لقاحا أو دواء للفيروس وأن تتفضل بعض الدول و المنظمات ببعض المساعدات والمعونات وكباقي دول العالم تأثر العالم العربي بالجائحة وسارعت الدول لإجراء الحجر الصحي واتخاذ التدابير اللازمة وقد تكبدت الحكومات العربية خسائر كبيرة خاصة منها المصدرة للنفط على غرار الجزائر التي تأثرت بشدة جراء الجائحة وتهاوي أسعار النفط وحالة عدم الاستقرار السياسي التي عرفتها البلاد.

الإشكالية:

ما مدى تأثر الاقتصاد والمجتمع بالجائحة في العالم العربي والجزائر خصوصا؟

الفرضيات:

- الدول العربية النفطية أقل تضررا من باقي الدول العربية ;
- حزمة التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية كانت فعالة.

أهداف البحث:

- تقدير الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة على الجزائر ;
- تقييم الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة ;
- تسليط الضوء عن الآثار التي تبقى ما بعد الجائحة وكيفية التعامل معها ;
- اقتراح حلول لتخفيف الآثار المترتبة على الجائحة وإقلاع الاقتصاد.

منهج البحث:

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في تبيان أثر الأوبئة على الاقتصاد والمجتمع ومن ثم نعتمد على المنهج التحليلي في تشخيص وتقدير الآثار المترتبة على الجائحة في العالم العربي والجزائر.

الدراسات السابقة:

1. محمد حيدر، تداعيات كورونا على الاقتصاد العالمي، تقرير، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية، اسطنبول، تركيا،26 أفريل 2020، وقد توصلت الدراسة الى أن الآثار المترتبة على فيروس كورونا قد تطول لعدة سنوات لذلك يتوجب على الدول اتخاذ قرارات تاريخية تتلائم مع حجم الكارثة ، و من المؤكد أن نمطا جديدا من المجتمع الاقتصادي يجب أن يتشكل على قواعد جديدة وإن الدول القوية اقتصاديا قد تكون ذات فعالية أكثر من الدول الأكثر تسلحا. (حيدر، 2020)

2. A balance ،Binlei Gong, Shurui Zhang, Lingran Yuan & Kevin Z. Chen act: minimizingeconomiclosswhilecontrollingnovel coronavirus VOL. 5, NO. 2, ،JOURNAL OF CHINESE GOVERNANCE،pneumonia ، China ،2020. توصلت الدراسة الى أن جمع المعلومات أمر أساسي وبالغ الأهمية وعلى أساسه يتم صياغة الغاية العلمية وسياسات الرقابة، كما توصلت الى ضرورة إتباع نهج شامل قائم على العلم لمعالجة المعلومات حول الوباء كما تتطلب المعالجة تحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي كما اعتبرت الدراسة النشر السريع للمعلومات الوبائية الحقيقية ضمانا لعدم تفشي الوباء بسرعة بسبب تجاهل السكان للوباء أو لخطورته أو حدة انتشاره. (Gong، 2020، الصفحات 249–268)

3. Karima BOUDEDJA et Autre, L'APRES COVID-19 : UNE ECONOMIE OUVERTE ET DURABLE SEULE POSSIBILITE POUR JUGULER L'IMPACT DE LA PANDEMIE, Les Cahiers du Cread - Vol. 36 - n° 03 – 2020 تستعرض الورقة أثار تباطؤ الاقتصاد العالمي والطلب على المحروقات الذي كان أثر كوفيد 19 محسوسا في الجزائر على عدة أبعاد وقطاعات وتم تشخيص الوضع من خلال عدة مقالات لما بعد كوفيد 19 وما هي الحلول المناسبة لتخفيف الأزمة وذلك من خلال اقتصاد مفتوح ومستدام وقد أثرت الجائحة على الأشخاص ذوي الدخل

المحدود الذين يعملون غالبا في الاقتصاد غير الرسمي وقد حاول الباحثون إيجاد حلول وتصورات للخروج من الأزمة بأقل الأضرار.(BOUDEDJA, 2020)

4. Said KACI, L'EFFET DE LA PANDÉMIE DE COVID-19 SUR L'ACTIVITÉ ÉCONOMIQUE EN ALGÉRIE, Les Cahiers du Cread - Vol. 36 - n° 03 – 2020 قدمت الورقة قراءة على أسباب هشاشة الاقتصاد الجزائري في ظل الجائحة ومن أهم الأسباب اعتماد الميزانية على المحروقات وقد اقترح الباحث نموذج بسيط لتعزيز هيكلة المالية العامة للدولة تدريجيا وقد أثرت إجراءات العزل والحجر الصحي على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.(KACI, 2020)

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة على الدول العربية والجزائر خاصة وقراءة للتدابير والإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة وتشخيص مواطن الضعف واقتراح الحلول للتخفيف من أثار الجائحة بدراسة وصفية وتحليلية تقسم الى:

أولا: الإجراءات الاحترازية لمواجهة الأوبئة في العالم والآثار المترتبة عنها اقتصاديا واجتماعيا

ثانيا: أثار الجائحة على العالم العربي

ثالثا: أثار الجائحة على الجزائر وتقييم الإجراءات والتدابير المتخذة

2. الإجراءات الاحترازية في مواجهة الأوبئة وأثارها:

في حالة اندلاع الفاشيات على النحو الذي فرض عبء صحي جوهري،فإن هناك أدوات للحد من مخاطر الكوارث الاقتصادية،وكما هو الحال بالنسبة للكوارث الطبيعية،قد يساعد التأمين في توزيع العبء الاقتصادي عبر قطاعات الاقتصاد و المناطق،فضلا عن أن وضع الأفراد كأولوية،مثل عمال الرعاية الصحية،وأعضاء الجهات العسكرية،وموظفي السلامة العامة بهدف توزيع التدابير الطبية الحيوية المضادة أثناء حالة التفشي من شأنه المساعدة في حماية الموارد الاقتصادية المهمة. (بلوم، 2018، صفحة 49)

1.2 الآثار الاقتصادية للأوبئة:

إن فيروس كورونا المستجد فقد قدرت الخسائر بـ 160 مليار دولار مبدئيا: «إن إجمالي الناتج المحلي العالمي سينمو بنسبة 1.5% فقط في عام 2020، إذا انتشر فيروس كورونا على نطاق أوسع في جميع أنحاء آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، أي ما يقارب نصف معدل النمو البالغ 2.9%، الذي توقعته المجموعة لعام 2020 قبل اندلاع الفيروس، الأمر الذي قد يدفع اليابان وأوروبا إلى ركود اقتصادي» (منظمة التعاون والتنمية). (alroeya، 2020)

- **الآثار على الاقتصاد الجزئي:**

يمكن تقسيم التأثير الاقتصادي للأوبئة إلى :

أ. **التأثير الاقتصادي على المستوى الفردي:** بالنسبة للمصابين يأتي الأثر الاقتصادي للفيروس من العبء المالي للتكاليف الطبية وانخفاض الدخل من التغيب. على المدى الطويل .

ب. **التأثير الاقتصادي على مستوى الشركة:** يؤدي التفشي إلى تقليل القوة العاملة وإنتاجية العمل والتأثير على ربحية الشركات وخاصة شركات كثيفة العمالة. كما ستنفق الشركات تكاليف إضافية للوقاية والسيطرة، الأمر الذي سيزيد من تكاليف التشغيل الإجمالية ويقلل من الأرباح، فالوباء لا يسبب تأثيرا سلبيا على الاقتصاد في الأجل القصير فحسب ، بل يؤثر أيضا على قدرة الانتعاش الاقتصادي في الأجل الطويل.

- **الأثر الاقتصادي على المستوى القطاعي:** ويتفاوت تأثير الأوبئة من قطاع إلى آخر بسبب خصائص القطاعات المختلفة، ويتاثر الانتاج والاستثمار بالجائحة وظروفها.

ج. **الآثار الاقتصادية على المستوى الكلي:** من خلال:

- الآثار طويلة و قصيرة الأجل ;
- الآثار غير المباشرة على الصعيد الاقليمي ;

د. **التقييم الاقتصادي لتدابير الوقاية والمكافحة:**

- تصنيف تدابير المنع والمكافحة من خلال التدابير الوقائية والتدابير العلاجية للقضاء على الوباء ;
- تحليل تكاليف المنع والمكافحة. (Gong، 2020، الصفحات 250–261)

أصبح اقتصاد العالم مقيدا من جانبي العرض والطلب بفعل تدابير الوقاية من فيروس كورونا. فالتباعد الاجتماعي وملازمة المساكن والمنع الجزئي او الشامل للتجوال، حجّمت أو عطّلت الكثير من الأنشطة لاسيما النقل والسياحة و الفندقة بل وتجارة المفرد وحتى الصناعة، وأغلب مشاغل العاملين لحسابهم الخاص وارتفعت معدلات البطالة. ويؤدي التقلص الكبير في المبيعات الى خسائر لعدم تمكن الشركات من خفض نفقاتها بما يتناسب مع المستويات الواطئة للنشاط. وتبعا لذلك يشتد الطلب على القروض في حين تواجه الشركات التي تدهورت مراكزها المالية صعوبات في التمويل أو بتكاليف أعلى. يضاف الى هذه الصورة الانخفاض الحاد في أسعار النفط وعجز الموازنات العامة وموازين المدفوعات للدول النفطية. كما أن شركات الطاقة تراجعت

أسعار أسهمهما وأسعار الأسهم، بصفة عامة، وأسعار الفائدة. وانخفضت إيرادات حكومات الدول غير النفطية أيضا، في حين تلتزم بتقديم الدعم للعاطلين عن العمل والشركات الخاسرة ولذا سوف ترتفع أرصدة الدين الحكومي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ويتوقع صندوق النقد الدولي في تقرير نيسان 2020 إن ناتج العالم سينخفض هذا العام بنسبة 3% والانخفاض في الدول المتطورة 6.1%، والولايات المتحدة الأمريكية 5.9% ومنطقة اليورو 7.5%، واسبانيا وإيطاليا الأكثر تضررا. وينخفض ناتج الدول الناهضة والنامية بمجموعها بنسبة 1%، والصين لا يتقلص حجم نشاطها الإنتاجي بل يتراجع نموه الى 1.2% وهي التي كانت معروفة بمعدلات النمو المرتفع، والهند ينمو ناتجها بنسبة 1.9%، إما روسيا والبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا فتتقلص نواتجها المحلية بين 5.5% و6.6%. وينخفض ناتج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى مجتمعة بنسبة 3.3.%. (ابريهي، 2020، صفحة 8)

لا يبدو أن فيروس كورونا المستجد مجرد موجة عابرة بل هو انهيار جليدي يستمر في الانتشار حول العالم مما يسبب المزيد من الاضطرابات لجميع الشركات و الاقتصادات فهل يتجه العالم نحو الركود وفيما يلي المؤشرات الرئيسية للركود:

- ✓ ارتفاع سريع للعجز المالي ;
- ✓ زيادة البطالة ;
- ✓ انخفاض معدل الاستيراد والتصدير للسلع ;
- ✓ انخفاض أرباح الأعمال والاستثمار ;
- ✓ انخفاض صنع المنتجات التي يعتمد تصنيعها على المواد الخام ;
- ✓ فقدان الثقة في كل من الشركات والمستهلكين ;
- ✓ فائض الأسهم في الشركات.

لقد مر العالم بكافة أعراض الركود ورغم الأزمات السابقة مثل أزمة الثلاثينات إلا أن الانهيار الاقتصادي حدث في غضون ثلاث سنوات بينما في الأزمة الحالية ظهرت نتائج مالية مماثلة في غضون ثلاثة أسابيع. (للمحاماة، 2020، صفحة 3)

2.2 آثار اجتماعية:

يبرز للعيان شكل خفي من حرب أهلية يكون فيها الجميع حذراً من جاره". و "يتجلى ذلك في المشاهد غير المعقولة لأشخاص يتدافعون في المتاجر على آخر حزمة من ورق المراحيض...

والوضع أكثر مأسويةً في إيطاليا، حيث يضطر الأطباء الى اختيار مريض لإنقاذه بدلاً من آخر بسبب نقص المعدات، كما يحصل في زمن الحرب".(لوران–هنري فينيو).

وقد أحدثت الأوبئة الكبرى خصوصاً تغييراً "في أنظمتنا الصحية ، فقد أنتجت مفهوم الحجر الصحي وابتكار أساليب للتعقيم (باترييس بوردوليه). (قنطرة، 2020)

3. تأثير فيروس كورونا على الدول العربية:

1.3 الآثار الاقتصادية والاجتماعية على المنطقة العربية: (الاسكوا، 2020، الصفحات 2-3)

1. بحسب التقديرات الأولية لآثار وباء كورونا،من المتوقَّع أن تخسر المنطقة العربية في عام 2020ما لا يقلّ عن 42 مليار دولار ومع اتّساع رقعة هذا الوباء في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصاديات الكبرى،ونتيجةً للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط، يُخشى أن تزداد خسائر الدخل في المنطقة.
2. أدّى انتشار وباء كورونا إلى استمرار الانخفاض الشديد في أسعار النفط .وازداد هذا الانخفاض حدةً نتيجةً لحرب أسعار النفط،ممّا أدى إلى خسارة المنطقة العربية إيرادات نفطية قيمتها الصافية 11مليار دولار تقريباً،وذلك في الفترة من يناير إلى منتصف مارس2020 وإذا بقيت أسعار النفط على حالها،فستخسر المنطقة 550مليون دولار تقريباً كلّ يوم والأرباح التي تجنيها الدول المستوردة للنفط في المنطقة من هذه الأسعار ضئيلة مقارنةً بخسائر الدول المصدّرة.
3. بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي،من المتوقع أن تنخفض صادرات المنطقة العربية بمقدار 28 مليار دولار ،ممّا سيهدّد استمرارية الشركات والصناعات المعتمدة على التصدير .ومن المتوقّع أن تخسر حكومات المنطقة إيرادات جمركية قد تصل إلى 1.8 مليار دولار .ويُخشى أن تكون البلدان التي تعتمد على التعريفات الجمركية كمصدر هام للإيرادات الحكومية أكثر البلدان تضرّراً من هذه الآثار المالية.
4. في الفترة الممتدة بين يناير ومنتصف مارس 2020 ، سجّلت الشركات في المنطقة العربية خسائر هائلة في رأس المال السوقي،بلغت قيمتها 420 مليار دولار .و تُعادِل الخسائر في ثروة هذه الشركات نسبة 8 %في المائة من إجمالي ثروة المنطقة.
5. من المتوقّع أن تخسر المنطقة 1.7 مليون وظيفة في عام 2020 ،مما سيرتفع معدل البطالة بمقدار 1.2 نقطة مئوية وخلافا لآثار الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ،سيؤثّر فيروس كورونا سلباً على فرص العمل في القطاعات كافةً،ولاسيما قطاع الخدمات، نتيجةً لممارسة التباعد الاجتماعي .على الصعيد العالمي،انخفض نشاط قطاع الخدمات بمعدّل النصف .

ونظرا إلى أن هذا القطاع هو المصدر الرئيسي لفرص العمل في المنطقة العربية،فأي تأثيرات وخيمة تطاله ستتَرجم إلى خسائر كبيرة في الوظائف.

6. قد تتقلّص الطبقة المتوسطة في المنطقة العربية أكثر فأكثر، مما قد يدفع 8.3 مليون شخص إضافي إلى شِباك الفقر .ومن المتوقع أن يؤثر التباطؤ الاقتصادي الناجم عن وباء كورونا سلباً على الأجور وتدفق التحويلات وستكون تداعيات هذه الأزمة أكثر حدةً على الفئات الضعيفة،لاسيما النساء والشباب والعاملين في القطاع غير النظامي الذين لا يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية ولا من التأمين ضد البطالة وتتفاقم التحديات بسبب عدم تقديم حد أدنى من الحماية الاجتماعية في بعض البلدان العربية .ونتيجة لذلك،من المتوقع أن يعاني 1.9مليون شخص إضافي من نقص التغذية في المنطقة.
7. قد تشهد المنطقة العربية نقصاً في الغذاء إذا استمرّ وباء كورونا لعدة أشهر في العالم . فسلاسل إنتاج الغذاء وتوريده ونقله وتوزيعه ستتأثر سلباً إذا طال انتشار هذا الوباء العالمي،مما سيؤدي إلى انخفاض الصادرات الغذائية من البلدان المنتجة للغذاء .وسيؤثر ذلك على الأمن الغذائي في العديد من بلدان المنطقة،بسبب اعتمادها الكبير على واردات الأغذية،لاسيما المواد الغذائية الأساسية وتلك الغنية بالبروتينات .فالمنطقة تستورد 65 في المائة من القمح الذي تحتاج إليه،وتنفق ما مجموعه 110 مليار دولار على الواردات الغذائية.
8. يهدد وباء كورونا 55 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في المنطقة العربية حوالي 24 مليوناً من المحتاجين إلى هذه المساعدات هم إمّا لاجئون وإما نازحون داخلياً والوباء يهدّد حصولهم عليها،سواء تعلّقت بالغذاء أو الماء أو الصرف الصحي أو الإمدادات الطبية أو الخدمات الصحية وقد تكون لتعطيل البرامج الإنسانية عواقب وخيمة على الملايين من الناس ولا تستطيع البلدان المتضررة من الصراعات احتواء آثار تفشي فيروس كورونا،وذلك بفعل تدمير بناها التحتية الصحية،ونزوح العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية أو هجرتهم.
9. تواجه المرأة في المنطقة العربية مخاطر إضافية نتيجةً لانتشار وباء كورونا معظم العاملين في مجال الرعاية الصحية ممرضات وقابِلات قانونيات وموظفات دعم،ولذلك النساء أكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا .كذلك،من المتوقع أن تزداد قابلية تعرّض المرأة للعنف المنزلي، من دون أن تتمكن آليات الانتصاف والحماية من الاستجابة لهذا الارتفاع في حالات العنف، نتيجةً للعزلة الاجتماعية التي يفرضها الوباء وتواجه النساء والفتيات في مجتمعات اللاجئين والنازحين داخلياً في الأصل مخاطر صحية متعددة .و غالبا ما يتعذّر عليهنّ الاستفادة من

الخدمات الصحية ومرافق الصرف الصحي المناسبة، مما يمعن في إضعاف قدرتهنّ على مواجهة آثار هذا الوباء الواسع الانتشار.

2.3 الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة:

- فيروس كورونا سيعيش معنا لفترة طويلة وستستمر الآثار الاقتصادية السلبية ولهذا لا يجب الانتظار حتى نهاية الوباء للتفرغ لمواجهة الأخطار الاقتصادية والاجتماعية الداهمة;
- ستستمر الأزمة العالمية حتى تصل الى الكساد الأكبر في التاريخ;
- من الضروري أن تضع كل دولة الخطط المناسبة لمواجهة هذا التحدي الكبير;
- يجب انتهاج خطة إنقاذ سريعة لعام 2020 وخطة بعد ذلك حتى عام 2025 ومبدأ هاته الخطة مصلحة البلد أولا مع الترحيب بأي دعم خارجي. (غزالة، 2020)

من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا انكماشا بنسبة 4,2% بسبب الجائحة ومستجدات سوق النفط ويقل هذا التوقع عن معدل النمو البالغ2,4% + الذي أشارت إليه توقعات يناير في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية وهناك حالة من عدم اليقين فقد أثر هبوط أسعار النفط والجائحة على البلدان المصدرة للنفط تأثيرا سلبيا، بينما تتعرض البلدان المستوردة للنفط لتداعيات غير مباشرة من جراء الركود في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة الرئيسية وحالات التعطل المرتبطة بتدابير تخفيف آثار الجائحة والهبوط المتوقع لأنشطة السياحة و في البلدان المصدرة للنفط من المتوقع أن يستمر الانكماش بنسبة 5% حيث تؤدي أسعار النفط المتدنية الى تراجع النشاط وتخفيض حاد للنمو المتوقع.

الجدول 1:التغير في نمو إجمالي الناتج المحلي (بأسعار الدولار 2010)

التوقعات الخاصة بمنطقة MENA[1]	2017	2018	2019 ت	2020 ن	2021 ن
الجزائر	1,3	1,4	0,8	6,4 –	1,9
البحرين	4,3	1,8	1,8	4,5 –	2,3
جيبوتي	5,4	8,4	7,5	1,3	9,2
مصر أ	4,2	5,3	5,6	3,0	2,1
ايران	3,8	4,7 –	8,2 –	5,3 –	2,1
العراق	2,5 –	0,6 –	4,4	9,7 –	1,9

[1]Middle East and North Africa

الاردن	2,1	1,9	2,0	3,5 –	2,0
الكويت	4,7 –	1,2	0,4	5,4 –	1,1
لبنان	0,9	1,9 –	5,6 –	10,9 –	6,3 –
المغرب	4,2	3,0	2,3	4,0 –	3,4
عمان	0,3	1,8	0,5	4,0 –	2,0
قطر	1,6	1,5	0,3 –	3,5 –	3,6
السعودية	0,7 –	2,4	0,3	3,8 –	2,5
تونس	1,9	2,7	1,0	4,0 –	4,2
الامارات	0,5	1,7	1,7	4,5 –	1,4
فلسطين	1,4	1,2	0,9	7,6 –	5,1

المصدر: البنك الدولي

ملاحظة: ت:تقديرات، ن: تنبؤات يجري تحديث تنبؤات البنك الدولي باستمرار على أساس المعلومات جديدة وتغير الظروف ومن ثم فإن التوقعات الواردة هنا قد تختلف عن وثائق أخرى للبنك الدولي،أ تشير الى السنة المالية.

من المتوقع إذن انكماشا في أغلب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لسنة 2020 ولكن تتفاوت درجات التفاوت وتظهر لبنان الأكثر تأثرا وهي تعرف أزمة اقتصادية منذ عدة سنوات بسبب الأزمة السياسية وقد عمقت الجائحة الجروح ويعقبها العراق الذي يعاني اقتصاده جراء الحرب على الإرهاب وانعدم الاستقرار السياسي والتدخلات الأجنبية وجعله ميدانا لتصفية الحسابات بين إيران والولايات المتحدة وتركيا والفساد الذي عرفته البلاد أثناء التواجد الأمريكي والصراعات ثم تأتي فلسطين كدولة محتلة ويعتمد اقتصادها على المعونات المقدمة من الدول العربية والمنظمات الدولية ويتوقع انكماش الناتج بنسبة 7,6%، وبعدها تأتي الجزائر بانكماش يقدر بـ 6,4% ويعود هذا الى تراجع أسعار النفط الذي يعتبر عصب الاقتصاد ونظرا للظروف التي مرت بها الجزائر سنة 2019 من انعدام الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية مما أثر على النشاط الاقتصادي وحد من الاستثمار وقلت درجة الائتمان فقد عرفت نمو قدره 0,8% لسنة 2019 جراء الظروف السابقة، وتعرف كل من الكويت وإيران انكماشا يقدر بحوالي 5,3% وهذا نظرا لظروف الحصار الذي تمر به إيران أما الكويت فهي دولة نفطية تحيط بها الصراعات في دول الخليج أثرت على أدائها خاصة في ظل حيادها كما حققت نموا قدره 0,8% لسنة 2019 ويعود ذلك الى أسعار النفط وضغوط تخفيض الإنتاج والظروف المالية للبلاد، وتعرف الإمارات والبحرين انكماشا 4,5% نظرا لانخفاض أسعار النفط وتخفيض الصادرات والى الجائحة التي شلت قطاعات عدة كالصناعة والسياحة

والخدمات، بينما يتوقع أن يكون الانكماش بـ 4% في كل من تونس والمغرب وعمان بالنسبة للأخيرة وكونها دولة نفطية قد عانت سنة 2019 من انخفاض الإنتاج والأسعار بالإضافة الى تأخر الإصلاحات الحكومية مما أدى الى انكماش في هاته السنة وقد زادت الجائحة من الأزمة بتوقف النشاط وتراجع الطلب أما تونس والمغرب باعتبارهما دولتين مستوردتين للنفط فهناك بعض الاستفادة أما تونس فهي تعيش مخاضا منذ الانتقال الديمقراطي ويعتمد اقتصادها مثل المغرب على السياحة والخدمات التي توقفت بسبب الجائحة مع وجود عدة قطاعات في المغرب توقفت كالزراعة التي تعد عصب الاقتصاد مع الصناعات التحويلية وكل هاته القطاعات تأثرت بالجائحة، بينما يصارع الاقتصاد الأردني منذ سنوات وسيتأثر نظرا لاعتماده على قطاع السياحة والعلاج والخدمات والزراعة بدرجة أقل، أما مصر فيبدو أن الإصلاحات بدأت تؤتي ثمارها وستحقق نمو قدره 3% رغم تأثر قطاع السياحة والخدمات جراء الحجر والغلق العالمي، بينما لا يكون الانكماش كبير بالنسبة للسعودية وقطر نظرا لغنى الدولتين والقدرة على الاستدراك في الأجل القصير رغم انخفاض أسعار المحروقات وتصنع دولة جيبوتي الاستثناء بمعدلات نموها للسنوات الماضية ويتوقع أن تحقق نموا قدره 1,3% رغم ظروف الجائحة ويعود ذلك الى نتائج الإصلاحات المطبقة وسطرتها على الملاحة في إقليمها والمعونات التي تتلقاها من الدول التي تقيم قواعد عسكرية على أراضيها.

وفيما يلي توقعات صندوق النقد الدولي لتطور بعض المؤشرات لبعض الدول:

الجدول 2:تطور بعض المؤشرات لبعض الدول المصدرة للنفط

المؤشر	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			أسعار المستهلك			الميزان التجاري			البطالة		
الدول	2019	توقعات		2019	توقعات		2019	توقعات		2019	توقعات	
		2020	2021		2020	2021		2020	2021		2020	2021
الشرق الاوسط وأسيا الوسطى	1,2	-2,8	4	8,5	8,4	8,7	0,4	-5,7	-4,6	....	....	....
مصدرو النفط	-0,2	-3,9	4,6	7,5	7,6	8,1	2,4	-5,8	-4,5	....	....	....
السعودية	0,3	-2,3	2,9	-1,2	0,9	2	6,3	-3,1	-3,4	....	....	....

ايران	−7,6	−6	3,1	41,1	34,2	33,5	−0,1	−4,1	−3,4	13,6	16,3	16,7
الامارات	1,3	−3,5	3,3	−1,9	−1	1,5	7,4	1,5	4,1	....	....	....
العراق	3,9	−4,7	7,2	−0,2	0,8	1	−1,2	−21,7	−14,1	....	....	....
الجزائر	0,7	−5,2	6,2	2	3,5	3,7	−9,6	−18,3	−17,1	11,4	15,1	13,9

المصدر: صندوق النقد الدولي

من الشكل أعلاه نلاحظ أن آثار الجائحة تظهر سنة 2020 من خلال انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وارتفاع معدلات التضخم وزيادة عجز الميزان التجاري وارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية المصدرة للنفط وبنسب متفاوتة أما لسنة 2021 فمن المتوقع أي يعرف الاقتصاد العالمي انتعاشا بسبب توفر اللقاح والأدوية لوباء كوفيد 19 وعودة الحياة العادية وبالتالي فمن المتوقع أن تتحسن هاته المؤشرات في الدول النفطية ويبقى هذا أيضا مرهونا بالإجراءات المتخذة لمواجهة آثار الجائحة التي من المتوقع أن تصل آثارها الى سنة 2025.

4.الآثار الناجمة عن فيروس كورونا والاجراءات التي اتخذتها الجزائر:

1.4.الآثار المترتبة عن فيروس كورونا:

- تتوقع الحكومة خسارة 7 مليار دولار مع نهاية السنة الحالية وسينخفض احتياطي الصرف من 51,6 مليار دولار الى 44,2 مليار دولار ;
- تقليص صادرات الجزائر من المحروقات بنسبة 7,5% بسبب تراجع الطلب العالمي ;
- انخفاض مداخيل قطاع المحروقات الى 20,6 مليار دولار بدل 37,4 مليار دولار متوقعة ;
- انخفاض المداخيل الجبائية بسبب تعطل الانشطة الاقتصادية (arabia, 2020) ;
- ارتفاع معدلات البطالة الرسمية وغير الرسمية ;
- خسائر الشركات العمومية الكبرى فمثلا شركة الخطوط الجوية الجزائرية ألغت خلال الفترة ما بعد 19 مارس 2020 الى نهاية شهر جويلية من نفس السنة 4357 رحلة أي ما يعادل 1,07 مليون مقعد مخصصة في الغالب للمغتربين وقد تكبدت الشركة خسارة قدرها 135 مليون دولار ومن المتوقع أن تصل الى 290 مليون دولار مع نهاية السنة ويحول هؤلاء المغتربين سنويا بين 3−2 مليار دولار عن طريق البنوك والسوق الموازية كما يعطي توافد المغتربين لقضاء عطلهم بالجزائر ديناميكية للاقتصاد.(Saanouni, 08)

- تغير النمط المعيشي للمجتمع بسبب الحجر الصحي ;

الشكل 1 :المتوسطات التاريخية لأسعار النفط الخام والأحداث الرئيسية

المصدر: البنك الدولي

لقد أدت جائحة كورونا إلى انهيار غير مسبوق للطلب على النفط وأسعاره، وتجدُّد الجهود الرامية إلى تدعيم سوق النفط. وفي مارس 2020، فشل تحالف أوبك + في مد العمل بتخفيضات الإنتاج المتفق عليها. بيد أن الطلب على النفط بدأ يشهد بعضا من أشد موجات الانكماش في التاريخ الحديث بسبب توقف حركة السفر من جراء تفشِّي جائحة كورونا، وللمرة الأولى شهدت سوق النفط العالمية في الوقت نفسه زيادة المعروض بفعل السياسات، مع انهيار غير مسبوق للطلب، وهو أكبر انخفاض على الإطلاق ، وقد وصل خام برنت إلى أدنى مستوياته في عدة عقود بنهاية مارس. ومع التقديرات التي تشير إلى احتمال هبوط الطلب على النفط ما يصل إلى 10% في 2020.

اتفق 23 منتجا للنفط (منهم روسيا والسعودية والولايات المتحدة) في 12 أبريل على تخفيض تاريخي للإنتاج مقداره نحو 10 ملايين برميل يوميا، وعادت هذه الجهود المُنسَّقة من أجل تحقيق استقرار سوق النفط ببعض النفع على أسواق النفط إذ ما لبثت الأسعار أن عكست مسارها. غير أنه من المحتمل على المدى الأطول، أن يتأثَّر أحدث اتفاق لأوبك بأوجه القصور نفسها التي أفضت إلى انهيار اتفاقات سابقة – وهي استخدام مصادر بديلة للطاقة وتحسن الكفاءة ودخول منتجين جدد يعملون خارج نطاق الاتفاق.(BAFFES, 2020)

ولقد عرف معدل النمو الاقتصادي تراجعا في السنوات الأخيرة حتى قبل تفشي جائحة كورونا وهذا يعود لعدة عوامل منها مثلا تراجع الاستثمارات العمومية والخاصة ويظهر الشكل الموالي انخفاض نسب النمو منذ 2012 :

الشكل 2: تطور معدل النمو الاقتصادي

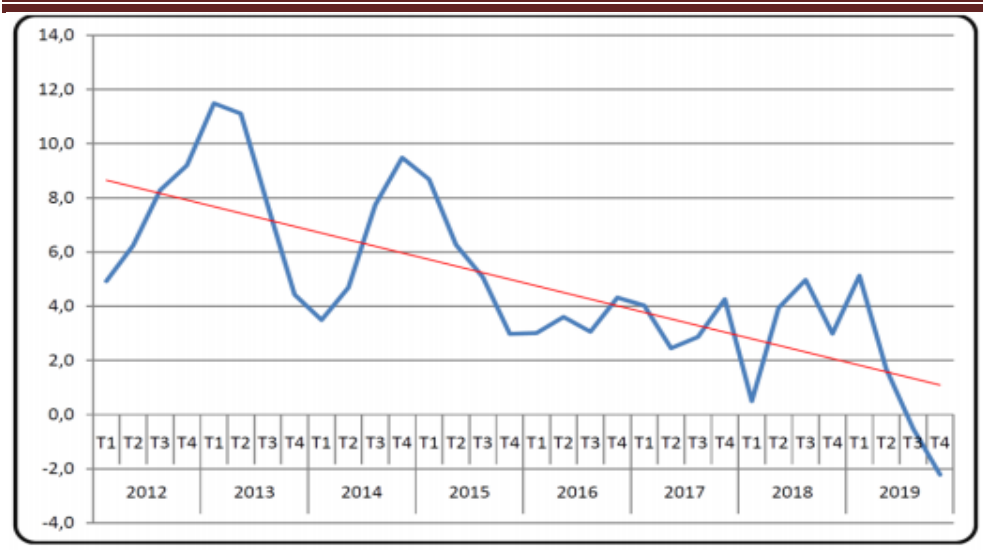

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام لمعدلات النمو الاقتصادي هو الانخفاض منذ 2012 ويعود ذلك الى الأزمات البترولية المتعاقبة ففي سنة 2014 تهاوت أسعار النفط الى مستويات قياسية وهذا ما أدى الى تآكل الاحتياطي واتخاذ إجراءات وتدابير تقشفية أدت الى وقف الاستيراد أو تحديده كما ونوعا برخص كما حاولت الدولة الاستفادة من هذه الأزمة لتنويع الاقتصاد آفاق 2030 عن طريق نموذج اقتصادي جديد انتهجته الحكومة وسرعان ما تخلت الحكومة عن هذه الإجراءات سنة 2018 بعد تعافي أسعار النفط واستقرارها وفي سنة 2019 عرفت الجزائر أحداثا سياسية أدت الى حراك شعبي خلق نوعا من عدم الاستقرار وتراجع الاستثمارات الأجنبية وحالة من الانكماش والترقب أعقبها ظهور فيروس كوفيد 19 وما ترتب عنه من غلق وانخفاض في أسعار البترول لم يسبق له مثيل ولجأت الدولة الى الاحتياطي لمواجهة الجائحة وقد عرفت هاته السنة معدل نمو سلبيا أو انكماشا وصل الى 2 %.

هذا التراجع والأزمات المتوالية على الاقتصاد الجزائري تؤدي الى اللجوء الى احتياطي الصرف الذي من المتوقع أن لا يغطي سوى ثلاثة أشهر من سنة 2022 إذا استمرت الأوضاع الحالية ويبين الشكل التالي تطور احتياطي الصرف وعجز الميزانية والميزان التجاري:

الشكل 3: تأثير عجز الميزانية والميزان التجاري على احتياطي الصرف

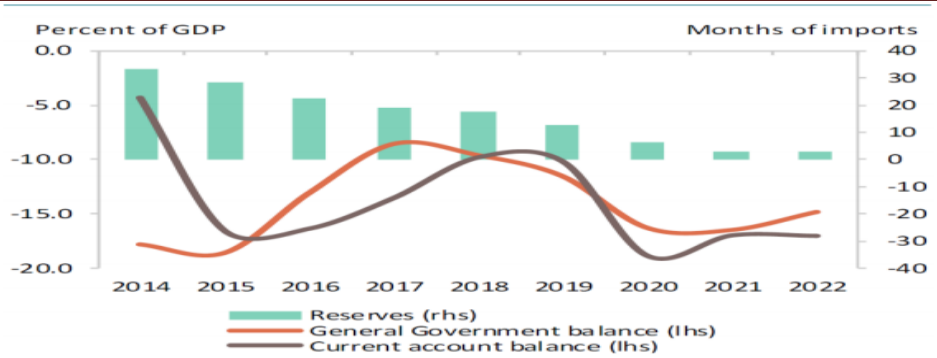

Source : Analyse rapide de l'impact socio-économique du COVID19 sur l'Algérie, Système des Nations Unies en Algérie, Juin 2020, P13.

إجراءات الحجر الصحي تمس جميع قطاعات الاقتصاد بدرجات متفاوتة وتواجه المؤسسات خسائر مادية تهدد نشاطها وذمتها المالية وخاصة المؤسسات الصغيرة وجزء كبير من العمال يفقدون مداخيلهم وحتى مناصب عملهم، كما تكون نتائج قاسية على العمال غير المؤمنين والعاملين بالأجر اليومي والأشخاص العاملين بالاقتصاد الموازي الذي يبلغ 46% من الاقتصاد الوطني ووفقا لتقديرات كمية من المرجح أن تبلغ البطالة 15%.(Algerie, 2020, p. 14)

وفيما يلي يوضح الشكل درجة تأثر القطاعات بالجائحة والحجر الصحي:

الجدول 3 : درجة تأثر القطاعات الاقتصادية بجائحة كورونا

القطاع الاقتصادي	الأثر الحالي للأزمة على الانتاج الاقتصادي
التعليم	ضعيف
مجال صحة الافراد والمساعدة الاجتماعية	ضعيف
الوظيف العمومي والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	ضعيف
الخدمات العامة	ضعيف
الزراعة والغابات والصيد	ضعيف–متوسط
البناء	متوسط
النشاطات المالية والتأمين	متوسط
المعادن والمناجم	متوسط
الفن، العرض والتسلية وأخرى	متوسط–مرتفع
النقل والتخزين والاتصال	متوسط–مرتفع
الفندقة والمطاعم	مرتفع
العقارات، الأنشطة الادارية والأعمال	مرتفع
الصناعة	مرتفع
تجارة الجملة والتجزئة وتصليح السيارات والدرجات النارية	مرتفع

المصدر: المكتب الدولي للعمل

قطاع الصناعة لا يمثل سوى 6% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2019 في الجزائر وقد تأثر بشدة بسبب الغلق المؤقت للمصانع والحجر الصحي للعمال وشلل قنوات الامداد على المستوى الوطني والدولي مع انخفاض الطلب في صناعات مثل السيارات والقماش والألبسة والأحذية بسبب الحجر الصحي وغلق المحلات وبسبب إلغاء الطلبيات وانخفاض الأجور بينما كان تأثر قطاعات النقل والمالية والبناء وبدرجة أقل الخدمات العامة والتعليم و الوظيف العمومي.(Algerie, 2020, p. 15)

2.4.الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا:

- الهياكل الصحية قاومت بطريقة جيدة فيروس كوفيد 19 لكن هناك تحديات في وقاية المجتمع ;
- بفضل نظام الضمان الاجتماعي و الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة تم تخفيف صدمة كوفيد 19 على الأشخاص المعرضين ولكن من الضروري إجراء تحقيق معمق لمعرفة الآثار على الأسر محدودة الدخل وقد ضغطت الجائحة على النظام الصحي والتغذية وتعليم الأطفال ;
- فقدان الدخل بسبب كوفيد 19 الذي تشعر به العائلات المحتاجة والمهاجرون واللاجئون ويجعلهم في حالة اضطراب ;
- في انتظار استهداف فئات أخرى بمنح دائمة أو مؤقتة تقلل من الآثار السلبية لكوفيد 19 ;

3.4.الإجراءات المتخذة لمواجهة كورونا في الجزائر:

- تقليص النفقات العمومية;
- تخفيض فاتورة الاستيراد;
- تجميد المشاريع الاستثمارية وخفض ميزانية التجهيز;
- الحفاظ على الدعم وخفض الميزانية الاستثمارية بنسبة 20% ;
- تأجيل الآجال البنكية والجبائية ;
- تقديم المساعدات للأسر الفقيرة وأصحاب الحرف والمهن المتضررة من جراء الغلق;
- الإشراف المباشر على سلاسل توريد المنتجات الرئيسية لضمان الغذاء بصفة دائمة ;
- اعطاء تعليمات للشركات العمومية لزيادة الإنتاج خاصة الغذائية منها ;

- الترخيص باستيراد المعدات والآلات المستعملة ;
- توجيه الإنتاج المحلي لتوفير وسائل الوقاية كالأقنعة والمعقمات ;
- زيادة الرسوم على المنتجات البترولية;
- إقرار ضرائب ورسوم جديدة كالضريبة على الثروة;
- إلغاء حق الشفعة 51/49 ;
- إلغاء إلزامية تمويل الاستثمارات الأجنبية محليا;
- إعفاءات جمركية وضريبية للصناعات الميكانيكية والالكترونية والكهربائية ;
- تخصيص مبلغ 40 مليار دج بصفة مستعجلة لتغطية الاحتياجات الآنية للنظام الصحي ;
- تخصيص منحة 10000 دينار جزائري على شطرين لمحدودي الدخل ;
- إجراءات العزل والحجر الصحي المتخذة للمناطق الرئيسية والتي اتخذت قبل دول مماثلة ;
- منح استثنائية خصصت للمستخدمين في الصحة والنظافة والمكلفين بالتعقيم ;
- منح عطلة استثنائية مدفوعة الأجر لـ 50% من مستخدمي الوظيف العمومي ;
- رفع الحد الأدنى للأجور المضمون بـ 11% ;
- اعفاء من الضريبة على الدخل الاجمالي للمستخدمين الذين يقل أجرهم عن 30000 دج ;
- الحفاظ على مجانية العلاج للجميع بما فيهم المهاجرين واللاجئين.

حاولت الحكومة امتصاص الصدمة من خلال الإجراءات التي أقرتها ونظرا لكون الجائحة غير مسبوقة فقد شابت بعض القرارات بعض الآثار السلبية وزادت من عمق الأزمة فقد حاولت الحكومة المحافظة على الاحتياطي بتخفيض النفقات وتجميد المشاريع الاستثمارية وميزانية التجهيز والمساعدات الممنوحة لبعض الفئات في المجتمع، ورغم الأزمات المتوالية التي يمر بها البلد وحالة عدم الاستقرار السياسي و الآثار المترتبة عن الجائحة.

5. تحليل النتائج:

لقد كانت التدابير التصحيحية مناسبة وأدت عموما غرضها بالرغم من بعض النقائص التي أدت الى احتكاك وتدافع المواطنين على نقاط البيع وأماكن دفع المنح مما أدى لزيادة أعداد المصابين وأخل بالمغزى من الحجر الصحي الذي لم يكن مدروس فالكثير من الفئات تضررت من الحجر ولم تستطع الحكومة تعويضهم بالرغم من أن نشاط الكثير من الفئات لا يشكل خطرا ولا يؤدي الى التدافع والزحام وكل هذه الإجراءات المتخذة تعد تصحيحية ولكن قد تستمر حسب الخبراء

آثار الجائحة الى سنة 2025 ولذلك على الحكومة أن تسطر خطة قصيرة الأجل لتنويع الاقتصاد وتصحيح الاختلالات الهيكلية و إنقاذ ما يمكن إنقاذه .

6. خاتمة:

إن الآثار المترتبة على الجائحة حسب الخبراء ستكون وخيمة وغير مسبوقة على الاقتصاد العالمي وستتفاوت درجات التأثر حسب غنى وفقر الدول وتقدمها أو تخلفها ورغم عجز الكثير من الدول الكبرى عن مواجهة الجائحة إلا أن الدول العربية على غرار دول العالم منها من يملك الإمكانيات ومنها الفقير وتبعا لاستجابة الدول وتدابيرها المتخذة وتوقيتها تزيد أو تقل الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومن المرجح أن تستمر آثار الجائحة حتى عام 2025 لذلك وجب على الدول اتخاذ حزمة من التدابير والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة على الاقتصاد والمجتمع وتخفيف الضرر، ورغم أن الجزائر كانت سباقة للحجر الصحي وتدابير الوقاية والمساعدات إلا أن طول أمد الأزمة شكل عبئا على الدولة ولم تستطع الاستمرار بنفس النسق لذلك حاولت التأقلم مع الوضع وفرض الحجر والغلق الجزئي، ولكن يجدر بنا التفكير في مرحلة ما بعد كورونا واستغلال الفرصة لبناء اقتصاد قوي ومتنوع وغير مرتبط بالمحروقات وفيما يلي بعض الاقتراحات للنهوض بالاقتصاد الوطني:

- تنظيم الجهود والنتائج المحققة في القطاع الفلاحي لضمان الأمن الغذائي للدولة وخلق القيمة المضافة في المجتمع وتحريك عجلة الاقتصاد ;
- لابد من إعادة نظر فورية في الدعم والتحويلات الاجتماعية التي أنهكت الميزانية وتصب في غير أهلها غالبا وبالمقابل يتم رفع الأجور والانتقال الى الدعم الموجه;
- احتواء الاقتصاد غير الرسمي الذي يشكل نصف الاقتصاد الوطني ;
- التسريع في الرقمنة ومحاربة البيروقراطية;
- إصلاح القطاع المصرفي والمالي بما يتناسب مع التعديلات الهيكلية التي تطرأ;
- التحول الطاقوي والاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية والنووية;
- إصلاح النظام الصحي ودور الضمان الاجتماعي ;
- الاهتمام بالتنمية البشرية وتحسين الظروف المعيشية ;
- استقلالية القضاء والجهات الرقابية ;
- التركيز على اكتساح الأسواق الإفريقية والعربية.

7. قائمة المراجع:

- المؤلفات:
- ديفيد بلوم،ودانيا لكاداريت،وجببيسي فيللا، الأوبئة، التمويل والتنمية، جامعة هارفارد، 2018،ص49؛
- المقالات:
- محمد حيدر، تداعيات كورونا على الاقتصاد العالمي، تقرير، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، اسطنبول، تركيا،26 أفريل 2020 .
- أحمد ابريهي علي، اقتصاديات الوباء وأزمة كورونا، شبكة النبأ المعلوماتية، المقال رقم 23028،2020،ص 8.
- Binlei Gong, Shurui Zhang, Lingran Yuan & Kevin Z. Chen, A balanceact: minimizing economic loss while controlling novel coronavirus pneumonia, JOURNAL OF CHINESE GOVERNANCE, VOL. 5, NO. 2, China,, PP249–26823 Mar 2020.
- Karima BOUDEDJA et al, L'APRES COVID-19 : UNE ECONOMIE OUVERTE ET DURABLE SEULE POSSIBILITE POUR JUGULER L'IMPACT DE LA PANDEMIE, Les Cahiers du Cread -Vol. 36 - n° 03 – 2020.
- Said KACI, L'EFFET DE LA PANDÉMIE DE COVID-19 SUR L'ACTIVITÉ ÉCONOMIQUE EN ALGÉRIE, Les Cahiers du Cread -Vol. 36 - n° 03 – 2020.
- التقارير:
- الاسكوا، استجابة اقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات وباء كورونا، تقرير تم تحميله من موقع www.unescwa.org،2020،ص ص 2–3؛
- Analyse rapide de l'impact socio-économique du COVID19 sur l'Algérie, Système des Nations Unies en Algérie, Juin 2020, P14.
- مواقع الانترنيت:
- تأثير كوفيد 19 والفصول الأربعة الاقتصادية في ظل هذه الأزمة، منظمة شرق للمحاماة، دراسة من موقع www.sharqlawfirm.comقطر،2020،ص3.
- https://www.alroeya.com/117-53/2119375-570-مليار-دولار-كلفة-الأمراض-والأوبئة-على-الاقتصاد-العالمي-سنويا consulté le 10/07/2020a 15:00.
- https://ar.qantara.de/content/تأثير-الأوبئة-الكبرى-على-المجتمعات-هكذا-أثر-فيروس-كورونا-على-حياة-العرب-وغير-العرب?nopaging=1 consulté le 10/07/2020 a 15 :30.
- https://www.tagorg.com/UploadFiles/Articles/ChairmanArticleMay2020.pdf,consulté le 11/07/2020 a 15 :30.
- https://www.skynewsarabia.com/business/1341569--الحكومة-الجزائرية-تكشف-المليارات-التهمها-كورونا, consulté le 11/07/2020 a 16 :00.

- https://www.aa.com.tr/fr/afrique/covid-19-un-double-coup-port%C3%A9-%C3%A0-la-diaspora-et-%C3%A0-l-%C3%A9conomie-alg%C3%A9rienne-reportage/1966790,consulté le 07/12/2020 a 09 :00.
- JOHN BAFFES,Set up to fail? How commodityagreementscollapse,World Bank Blogs,29 june 2020.https://blogs.worldbank.org/voices/set-fail-how-commodity-agreements-collapse